بسم الله الرحمن الرحيم

((إن هذا القران يهدي للتي هي أقوم))

صدق الله العظيم

جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية

دائرة تدقيق النشاط الصناعي

العدد: ٥٣٢٢/٤٥/١١

التاريخ : / /١٤٣٣ هـ

٥/ ٣/ ٢٠١٢ م

وزارة الكهرباء
مكتب الوكيل الاقدم
الديوان
٢٠١٢/٣/٥ ٤٧٢٩

إلى /وزارة الكهرباء– مكتب الوكيل الاقدم

م/تدقيق اجراءات التعاقد

بعد التحية :

إشارة إلى كتابكم المرقم (٢٣٢٨) في ٢٠١١/١٠/٦ ومرفقه العقد المبرم مع شركة كاركي التركية بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٩ والخاص بتأجير بارجة سعة (١١٠) ميكا واط لتوليد الطاقة الكهربائية وبمبلغ (٢١٠٢٤٠٠٠٠) دولار (مائتين وعشرة مليون ومائتين واربعين الف دولار) وبمدة تجهيز (ثلاث سنوات) محسوبة على الموازنة التشغيلية/٢٠١١ (تخصيصات شراء الطاقة) لقد فحصنا إجراءات التعاقد للعقد المذكور أعلاه طبقا" لمقتضيات قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة /٢٠١١ وتنفيذا" لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.و/١٧٢٨٨/١/٨) المؤرخ في ٢٠٠٥/١٢/١١ وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨، ووفقا" للقواعد والأعراف المعتمدة في هذا المجال، ولدينا بخصوص ذلك الملاحظات التالية:–

١–تأخر إرسال العقد إلى ديوان الرقابة المالية لمدة (١١٤) يوم خلافا" لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٧٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠٠٥/١٢/١١ الذي يقضي بإرسال العقد خلال فترة (١٥) يوم من تاريخ توقيع العقد.

٢–لم يتم اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع وحسب اجابة دائرة الاستثمارات والعقود بموجب كتابها المرقم (٢٩٢٧) في ٢٠١١/١٢/١٨على مذكرتنا المرقمة (و/٢٠٦) في ٢٠١١/١٢/٤خلافا للمادة (٣–أولا/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية العامة اعلاه حيث كان بالامكان التعاقد لانشاء محطات ثابتة تدخل ضمن موجودات الوزارة عند انتهاء المشروع بدلا من التعاقد لتاجير بارجة ستنتفي الحاجة منها بعد مرور ثلاث سنوات (فترة انتهاء العقد)، ومن خلال مقارنة العقد اعلاه مع عقود نصب وتشغيل المحطات (الثابتة) فأن هناك كلف اضافية تحملتها الوزارة ولم يتم الاخذ بها والواجب اضافتها وتضمينها ضمن كلفة العقد

Scanned with CamScanner

أ- كلفة ايجار الرصيف لميناء ابو فلوس بقيمة (١٠٠) مليون دينار (مائة مليون دينار) شهريا ولمدة ثلاث سنوات اي بكلفة اجمالية (٣٦٠٠) مليون دينار (ثلاثة مليارات وستمائة مليون دينار) طيلة مدة العقد.

ب- كلفة مد انبوب لتزويد البارجة بالوقود بطول (٤) كم.

ج- كلفة التجهيز بالوقود الثقيل وحسب الفقرة (٤-٥-٢) من بنود العقد حيث تنص على (ان يضمن المشتري دائما تجهيز (٥٠٠٠) طن من الوقود لمستودع البائع).

د- كلفة مد الشبكات الكهربائية والربط مابين الشبكة الوطنية والبارجة. وبعد الاستفسار من دائرة الاستثمارات والعقود عن ذلك بمذكرتنا المرقمة (٢٢١) في ٢٠١١/١٢/٢٧ اجابت الدائرة بكتابها المرقم (٣٠٤) في ٢٠١٢/١/٣ بأنها طلبت من المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة والمديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية تزويدها بتفاصيل الكلف الاضافية للعقد المذكور.

٣-لم يتم تحديد كلفة العقد بصورة دقيقة كون ان الكلفة تعتمد على ما يتم تجهيزه بالطاقة شهريا" من خلال قراءة العدادات، وبما ان العقد ينص على تجهيز (١١٠) ميكا واط لذ فقد تم اعتماد كلفة العقد بافتراض تجهيز (١٠٠) ميكا واط في الساعة وعلى مدى (٢٤) ساعة باليوم ووفقا المعادلة التالية:

عدد الساعات = ٢٤ ساعة x ٣٦٥يوم x ٣ سنوات = ٢٦٢٨٠ ساعة خلال (٣) سنوات

كلفة (٣) سنوات = ٢٦٢٨٠ساعة x ٨ سنت x ١٠٠٠٠٠ كيلو واط (١٠٠ميكا واط)

بالسنتات = ٢١٠٢٤٠٠٠٠٠٠ سنت

كلفة العقد بالدولار = ١٠٠/٢١٠٢٤٠٠٠٠٠٠ = ٢١٠٢٤٠٠٠٠ دولار.

٤-خلافا لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (١٣١٢٣) في ٢٠٠٩/٥/٥ والذي يقضي (منح السادة الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية التعاقد بمبلغ لايتجاوز (١٠٠) مليون دولار (مائة مليون دولار) قامت الوزارة بالتعاقد بملغ يفوق الصلاحية بمقدار (١١٠٢٤٠) الف دولار (مائة وعشرة مليون ومائتان واربعون الف دولار) ودون استحصال موافقة مجلس الوزراء على هذا التعاقد علما بانه تم توقيع العقد من قبل الوزير السابق.

Scanned with CamScanner

٥-تم التعاقد مع الشركة دون الرجوع الى احد اساليب التعاقد خلافا" للمادة (٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ ومن خلال الهوامش المثبتة على رسالة الشركة بتاريخ ٢٠١١/٣/٩ ومنها هامش مدير عام دائرة الاستثمارات والعقود الذي بين فيه اعلام الوزير حيث وجه بمفاتحة الشركة المذكورة وتحديد سعر الوحدة بملغ (٨) سنت (ثمانية سنت) /كيلو واط/ساعة. وبناءا على ذلك فان هذا التوجيه لايرقى لموافقة رسمية أو اصولية للبدء باجراءات التعاقد ممايتطلب أجراء التحقيق بما ورد اعلاه.

٦-لم تتم المصادقة على العقد من قبل الدائرة القانونية كما ورد بكتابها الموجه الى دائرة الاستثمارات والعقود المرقم (١١٦٤) في ٢٠١١/٦/٧ وبعد الاستفسار عن اسباب ذلك بموجب مذكرتنا المرقمة (٢٠٧) في ٢٠١١/١٢/٨ اجابت الدائرة المذكورة بكتابها المرقم (٢٨١٩) في ٢٠١١/١٢/١٢ بعدم امكانية المصادقة على العقد لوجود العديد من الملاحظات لم يتم الاخذ باغلبها عند اعداد العقد ومع ذلك تم توقيع العقد ومن ابرز هذه الملاحظات:-

أ- الفقرة الخاصة برسالة الاعتماد فقد اعطت الشركة لنفسها الحق في سحب المبالغ المطلوبة من قبلها دون الحاجة الى قيام الوزارة باشعار المصرف.

ب-تتحمل الوزارة تسديد قيمة العقد بالكامل في حالة انهاء العقد من قبل الوزارة في حين انها لم تحمل الشركة اية خسائر في حالة انهاء العقد من قبلها.

ج-تتحمل الوزارة مسؤولية تسديد مبالغ النفقات المتعلقة بالفسخ في حالة وجود تقصير من قبلها ولم تحمل الشركة اي مسؤولية في حالة فسخ العقد من قبلها.

٧-سبق وان تعاقدت الوزارة مع الشركة المذكورة من خلال تاجير بارجتين لتوليد (٢٥٠) ميكا واط لمدة (٣٦) شهرا بمبلغ شهري مقداره (١٠٩١٣٥٠٠) دولار (عشرة ملايين وتسعمائة وثلاثة عشر الف وخمسمائة دولار) والمبرم بتاريخ ٣١/كانون الاول/٢٠٠٨ ويبدا التشغيل التجاري بعد (٦) اشهر من تاريخ توقيع العقد، الا انه لم يبدا التشغيل التجريبي الا بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ وعن طريق بارجة واحدة حيث ترتبت غرامات تاخيرية على الشركة لمدة (١٢٠) يوم وتم استقطاع مبلغ (١٢٠٠) الف دولار (مليون ومائتان الف دولار) اي بمبلغ (١٠) الاف دولار عن كل يوم تاخير خلافا للمادة (١٦-ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية العامة رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ الذي ينص على احتساب الغرامة التاخيرية وفق المعادلة التالية:

Scanned with CamScanner

[مبلغ العقد / مدة العقد X١٠%]

وبتطبيق المعادلة اعلاه يترتب على الشركة غرامة تاخيرية بمقدار (٣٦) الف دولار عن كل يوم تاخير بدلا من (١٠) الاف دولار اضافة الى أن الوزارة قد تحملت كلف اضافية وكالاتي:

أ- كلفة تزويد البارجتين بالوقود بمقدار (٢٦٢) غرام/كيلو واط .ساعة.

ب- كلفة مايعادل (٧٨) غرام/كيلو واط .ساعة عن تزييت وتشحيم وصيانة البارجتين تدفع نقدا.

ج- التعاقد مع الشركة العامة للموانئ العراقية لتاجير قطعة ارض وبمبلغ (٣٦) مليون دينار سنويا لاشغالها من قبل الشركةالمجهزة.

د- التعاقد مع شركة ناقلات النفط العراقية لتاجير الناقلة دجلة وبمبلغ (٢٠٠) مليون دينار (مائتان مليون دينار) شهريا لنقل (٣٠) الف طن الى ميناء ام قصر لتجهيز البارجة بالوقود.

هـ- التعاقد مع الشركة العامة للموانئ العراقية وبمبلغ (١٣٤٢٢٧) الف دينار (مائة واربعة وثلاثون مليون ومائتان وسبعة وعشرون الف دينار) لتاجير رصيف الصومعة لموقع رسو البارجة.

مع العرض بانه لم يتم المصادقة على العقد من قبل الدائرة القانونية في وزارة الكهرباء في حينها وعلى الرغم ذلك فقد تم التعاقد مع الشركة المذكورة.

٨-لوحظ قيام وزارة الكهرباء بمفاتحة وزارة النقل بموجب الكتاب المرقم (٢٣٥٥١) في ٢٠١١/٧/٤ لغرض الايعاز الى الشركة العامة للموانئ العراقية باعفاء الشركة التركية من الرسوم واجور منح السماحية. وقد اجابت وزارة النقل بموجب كتابها المرقم (٦٠٤٣) في ٢٠١١/١١/٢٣ بانه حصلت موافقة وزير النقل بتخفيض نسبة (٢٠%) من الرسوم والضرائب خلافا" للمادة (٢٨) من دستور جمهورية العراق لسنة/٢٠٠٥ والتي نصت على (لاتفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولايعفى منها ألا بقانون).

٩-قامت وزارة الكهرباء بمفاتحة وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم (٢٣٥٤٤) في ٢٠١١/٧/٤ لغرض أعفاء الشركة التركية من الرسوم الا انه لم ترد الاجابة لغاية تاريخه، علما ان هذا الطلب مخالف للمادة (٢٨) من الدستور العراقي لسنة/٢٠٠٥ والمشار اليه اعلاه.

Scanned with CamScanner

١٠- أستنادا الى الفقرة (٤-٢) من العقد يبدأ التشغيل التجاري خلال مدة(١٢٠) يوم من تاريخ توقيع العقد في ٢٠١١/٥/٢٩، الا ان البارجة لم تصل في الموعد المحدد في ٢٠١١/٩/٢٥ فقد وصلت بتاريخ ٢٠١١/١١/١١ كما ورد في كتاب المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة المرقم (١٣٤٥٩) في ٢٠١١/١١/٢٠ والمعطوف على كتاب الشركة العامة للموانئ العراقية المرقم (٢٣٧٠٦) في ٢٠١١/١١/١٧ والذي يؤيد رسو البارجة بتاريخ ٢٠١١/١١/١١ اي بمدة تاخير (٤٦) يوم على موعد وصول البارجة حسب العقد دون قيام الوزارة بتثبيت فقرة جزائية في العقد بخصوص ذلك ،علما بانه بدا التشغيل التجاري بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٤ وحسب تاييد المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة بموجب كتابها المرقم (١٠٥٤) في ٢٠١٢/١/٢٦.

١١- تضمنت الفقرة (أ-١) من البند (٤-٣) من العقد تسديد مبلغ (١٠٥١٢) الف دولار (عشرة ملايين وخمسمائة واثنا عشر الف دولار) كدفعة مقدمة الى الشركة مقابل تقديم خطاب ضمان ويمثل نسبة (٥%) من قيمة العقد والتي لم يجر تضمينها كنسبة صريحة ضمن العقد.

١٢- نصت الفقرة (أ) من البند (٤-٣-٢) (على الوزارة فتح خطاب ضمان فردي مؤكد ومدور وغير قابل للنقض الى الشركة كمستفيد وبمبلغ (٣٥٠٤٠٠٠٠) دولار امريكي (خمسة وثلاثون مليون واربعون الف دولار) ومدته (٣٦) شهر (ستة وثلاثون شهرا) من تاريخ التشغيل التجاري (خطاب الاعتماد) وعلى الوزارة تزويد وزيادة مبلغ خطاب الاعتماد بشكل دوري لضمان عدم انخفاض مبلغ خطاب قيمة الاعتماد. وفي حال فشل الشركة بفتح خطاب الاعتماد و/او فشل استكمال ذلك وفقا لما ورد في هذا العقد فان الدفعات الناتجة عن او المتعلقة بهذا العقد ستكون نقدا وكاملة من قبل الوزارة خلال (سبعة ايام) بعد استلام الفاتورة وبهذا الخصوص لاحظنا مايلي:

أ- عدم تضمين الفقرة نسب لتسديد قيمة العقد وان المبلغ المذكور يمثل نسبة (١٦,٦%) من اجمالي قيمة العقد.

ب- ان الفقرة المذكورة تضمنت (زيادة مبلغ خطاب الاعتماد بشكل دوري لضمان عدم انخفاض مبلغ خطاب قيمة الاعتماد) ولم تحدد الوزارة المبالغ الواجب تسديدها الى المجهز خلال فترات التجهيز (٣) سنوات.

١٣- تم تحديد الغرامة التاخيرية كمبلغ مقطوع مقداره (٥٠) الف دولار (خمسون الف دولار) عن كل يوم تاخير خلافا للمادة (١٦-ثانيا) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ التي الزمت تطبيق المعادلة (مبلغ العقد/مدة العقد X ١٠%) علما بان العقد المبرم لم يتضمن فقرة تشير الى التحميلات الادارية.

Scanned with CamScanner

١٤- تم اصدار صحة صدور خطاب الضمان للدفعة المقدمة وضمان كفالة حسن الاداء بعد يوم واحد من صدور خطاب الضمان وكفالة حسن الاداء حيث لاحظنا ان المخولين بالتوقيع على خطاب الضمان هم ذاتهم اللذين صادقوا على صحة الصدور. ممايتطلب التأكد من صلاحية المخولين بالتوقيع على خطاب الضمان واصدار صحة الصدور.

١٥- لم يتضمن العقد فقرة تشير الى تحمل الشركة رسم الطابع والرسوم العدلية.

١٦- الشركة غير مسجلة لدى مسجل الشركات كفرع او مكتب تمثيل وحسب كتاب وزارة التجارة/دائرة مسجل الشركات الاجنبية المرقم (١٧٢٤٠) في ٢٠١١/٧/٤.

راجين أتخاذ مايلزم بخصوص الملاحظات الواردة أعلاه...مع التقدير ..

فاروق طوبيا توما

ع/رئيس ديوان الرقابة المالية

٢٠١٢/٣/٤

نسخه منه الى/

- وزارة الكهرباء/مكتب المفتش العام - لاتخاذ مايلزم والتحقيق بالفقرات(٢-٣-٥-٦-١٢)الواردة اعلاه واعلامنا ..مع التقدير.
- وزارة الكهرباء/ قسم الرقابة الداخلية /للاطلاع ...مع التقدير.
- شعبة المتابعة والتنسيق/ مذكرتكم المرقمة (٩٦٧ع) في ٢٠١١/١١/١٧ .
- هيئة الرقابة المالية المختصة/ للمتابعة رجاءاً .

Scanned with CamScanner